

The role of language policy in achieving constitutional political stability in the Kurdistan Region of Iraq

Huda Salah Rashid

Tikrit University

DOI: <https://doi.org/10.31918/twejer.2693KRS.08>

Published:26/4/2026

Abstract

This study examines the impact of language policy on political and constitutional stability in the Kurdistan Region of Iraq, focusing on the role of national identity and the recognition of local languages in promoting social harmony and political cohesion. The study adopts a descriptive and analytical approach, drawing on constitutional sources, academic studies, and field reports. The results show that the region's language policy has succeeded in strengthening Kurdish identity and Kurdish political participation, but it has not fully integrated minority languages, posing challenges to linguistic justice and social cohesion. The study emphasizes that adopting a comprehensive language policy, supported by clear laws, institutional mechanisms, and adequate funding, is a prerequisite for enhancing political and constitutional stability in the region.

Keyword: Language policy. Identity. Political stability.

دور السياسة اللغوية في تحقيق الاستقرار السياسي الدستوري في إقليم كردستان العراق

أ.د هدى صلاح رشيد

جامعة تكريت

drhudarasheed81@gmail.com

ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة أثر السياسة اللغوية على الاستقرار السياسي والدستوري في إقليم كردستان العراق، مع التركيز على دور الهوية الوطنية والاعتراف باللغات المحلية في تعزيز الانسجام الاجتماعي والتماسك السياسي. وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مستعينة بالمصادر الدستورية، والدراسات الأكاديمية، والتقارير الميدانية.

وأظهرت النتائج أن السياسة اللغوية في الإقليم نجحت في تعزيز الهوية الكردية والمشاركة السياسية للأكراد، لكنها لم تُدمج بشكل كامل لغات الأقليات، مما يفرض تحديات على العدالة اللغوية والتماسك الاجتماعي. وأكدت الدراسة أن تبني سياسة لغوية شاملة، مدعومة بقوانين واضحة، وآليات مؤسسية، وتمويل مناسب، يمثل شرطاً أساسياً لتعزيز الاستقرار السياسي والدستوري في الإقليم.

الكلمات المفتاحية: السياسة اللغوية . الهوية . الاستقرار السياسي.

المقدمة

تُعَدّ السياسة اللغوية من المرتكزات الأساسية في بناء الهوية الوطنية وتحقيق التوازن في المجتمعات التعددية، إذ ترتبط اللغة ارتباطاً وثيقاً بالهوية والانتماء والاعتراف بالآخر. وفي العراق، تتعدد مسألة السياسة اللغوية بسبب التنوع الإثني واللغوي (العربية، الكردية، التركمانية، السريانية، الأرمنية)، وما يستتبعه من إشكالات في تطبيق القوانين الدستورية والأنظمة التعليمية.

لقد نصّ الدستور العراقي لسنة 2005 على تنظيم الوضع اللغوي، حيث جاء في المادة (4) أن اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للدولة، مع ضمان حق العراقيين في تعليم أبنائهم بلغاتهم الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية. كما نصّت المادة (5) على أن الشعب العراقي مكوّن من قوميات وأديان ومذاهب متعددة، وهو ما يجعل السياسة اللغوية أداة ضرورية لترسيخ مبدأ التعددية في إطار وحدة الدولة.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة اللغوية في تعزيز الاستقرار السياسي والدستوري، مع التركيز على أن جوهر السياسة اللغوية ليس تكريس الانفصال أو التمايز؛ بل تحقيق الانسجام الاجتماعي والتماسك الوطني.

ومن هنا تبرز أهمية ربط السياسة اللغوية بالهوية الوطنية الجامعة، وذلك بالاستفادة من تجارب دول تعددية ككندا وسويسرا وبلجيكا، التي استطاعت عبر سياسات لغوية متوازنة أن تحافظ على وحدة الدولة مع احترام التعدد.

كما تتناول الدراسة دور وزارة التربية والتعليم في تطبيق السياسة اللغوية عبر المناهج والقرارات الوزارية، وكذلك دور البرلمان العراقي في سنّ التشريعات الخاصة باللغات المحلية، مع الوقوف عند التحديات والانتقادات الأكاديمية المتعلقة بازدواجية السياسة اللغوية في العراق، ولا سيما الثنائية العربية – الكردية.

ومنهج البحث هنا يقوم على التحليل الوصفي النقدي، بالاستناد إلى النصوص الدستورية والقوانين والقرارات الوزارية والبرلمانية، إضافةً إلى الدراسات الأكاديمية السابقة، لتقديم توصيات عملية تسد الفجوة في السياسات اللغوية، وتربطها بمسار تحقيق الاستقرار الدستوري في العراق عامة، وإقليم كردستان خاصة.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة اللغوية والاستقرار السياسي الدستوري

1. مفهوم السياسة اللغوية

السياسة اللغوية تُعدّ أداة استراتيجية للدولة في تنظيم استخدام اللغات داخل حدودها الجغرافية، وهي ترتبط مباشرة بالهوية الثقافية والوحدة الوطنية وحقوق المواطنة (Spolsky, 2004). ولأن اللغة وسيلة للتواصل والتعبير عن الانتماء، فإن أي سياسة لغوية تؤثر على استقرار المجتمع، سواء من خلال تعزيز العدالة أو الإقصاء.

في السياق التعددي، مثل العراق، تصبح السياسة اللغوية أكثر حساسية، حيث يجب الموازنة بين اللغة الرسمية واللغات المحلية (التركية، السريانية، الأرمنية) لضمان الانسجام الاجتماعي والتماسك، بعيداً عن منطق الانفصال أو الهيمنة الثقافية.

2. أهداف السياسة اللغوية في الدول متعددة اللغات

تهدف السياسة اللغوية إلى:

- تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، بحيث يشعر جميع المكونات بالانتماء (Anderson, 2006)
- تحقيق "التحقق" من حقوق اللغات في المؤسسات الرسمية والتعليمية والإعلامية، وهو مفهوم يشير إلى الاعتراف القانوني والعملي باللغات المتعددة ضمن الدولة (Kaplan & Baldauf, 1997).
- توفير بيئة تعليمية عادلة لجميع اللغات، بما يضمن تكافؤ الفرص وعدم الإقصاء.

3. أنواع السياسة اللغوية

وفق الأدبيات المعاصرة، تصنف السياسة اللغوية إلى ثلاثة مستويات متداخلة:

- ✓ تخطيط الوضع (Status Planning): تحديد مكانة اللغة في الدستور والإدارة والتعليم والإعلام.
- ✓ تخطيط الاستخدام (Corpus Planning): تطوير اللغة، وتوحيد المصطلحات، وتبسيط القواعد لتسهيل التعليم والتواصل.
- ✓ تخطيط التعلّم (Acquisition Planning): نشر اللغة من خلال التعليم والتدريب، بما يشمل إعداد الكوادر التعليمية وتطوير المناهج (Ricento, 2006).

4. العلاقة بين السياسة اللغوية والدولة

تؤدي اللغة دورًا محوريًا في بناء الدولة الحديثة، فهي أداة للشرعية السياسية والهوية الوطنية (Anderson, 2006). ومع ذلك فإن فرض لغة واحدة في دول متعددة اللغات يثير التوتر السياسي والاجتماعي إذا لم تُصاحبها سياسات دامجة.

وإن تجارب دولية أظهرت أن الاعتراف بالتنوع اللغوي ودمجه في المؤسسات الرسمية يُعد من مؤشرات الاستقرار السياسي الدستوري (Fishman, 1991).

5. مفهوم الاستقرار السياسي الدستوري

الاستقرار السياسي الدستوري يعني وجود توازن بين السلطات والحقوق، وفعالية المؤسسات، واحترام الدستور، وضمان مشاركة المواطنين من مختلف الفئات في العملية السياسية (Diamond, 1999).

إن السياسة اللغوية العادلة تساهم في هذا الاستقرار من خلال:

✓ تعزيز التماسك الاجتماعي بين الجماعات المختلفة.

✓ حماية الحقوق الثقافية واللغوية للأقليات.

✓ دعم شرعية النظام السياسي عن طريق إرساء قواعد واضحة لاستخدام اللغات الرسمية.

6. التجارب الدولية كنماذج تحليلية :

✓ كندا: لغتان رسميتان (الإنجليزية والفرنسية)؛ الحقوق اللغوية مكفولة في التعليم والخدمات العامة، ما ساهم في تخفيف النزعة الانفصالية في كيبيك (McRae, 1983).

✓ سويسرا: أربع لغات وطنية؛ الإدارة الفيدرالية وفّرت آليات دمج فعالة لكل المكونات، رغم التنوع اللغوي الكبير (Ludi, 1994).

✓ بلجيكا: ثلاث لغات رسمية، لكن غياب التنسيق أدى إلى توترات سياسية، ما يوضح أهمية السياسات المتوازنة بين الاعتراف والتمثيل (Janssens, 2001).

7. السياسة اللغوية في سياقات ما بعد الصراع

في الدول التي خرجت من صراعات داخلية، تصبح اللغة مؤشرًا للهوية والانتماء، والإقصاء اللغوي يؤدي إلى الإقصاء السياسي والعكس صحيح (Skutnabb-Kangas, 2000). وهذا يؤكد أن أي سياسة لغوية في العراق وإقليم كردستان يجب أن تُبنى على قاعدة العدالة والاعتراف باللغات المحلية، بما يحقق الانسجام الاجتماعي والتماسك السياسي. إن الأدبيات الدولية توضح أن عدم الاعتراف باللغات المحلية يهدد الاستقرار، ومن أجل تطبيق سياسة لغوية عادلة يجب أن يشمل التعليم، والإدارة، والإعلام، وليس مجرد نصوص دستورية. إن تجربة بلجيكا تؤكد أن مجرد الاعتراف القانوني باللغات دون آليات تنفيذية يترك فجوة بين النص والواقع.

المبحث الثاني: السياسة اللغوية في إقليم كردستان العراق – الواقع، التطور، والتحديات

المطلب الأول: الخلفية التاريخية والدستورية للسياسة اللغوية في الإقليم

اللغة الكردية تعد رمزًا للهوية القومية للأكراد، وقد تعرضت للقيود والحرمان من قبل الأنظمة السابقة في العراق، خاصةً في العهد الملكي والجمهوري، حيث حُظرت في التعليم والإعلام الرسمي، واقتصر استخدامها على التداول الشعبي (Karim, 2020).

إن التغيير الجوهري بدأ بعد عام 1991، مع منح الإقليم حكمًا ذاتيًا جزئيًا، واستمر بتثبيت الدستور العراقي لعام 2005، الذي نصّ في:

المادة 4: "اللغة العربية والكردية هما اللغتان الرسميتان في العراق، ويكفل الدستور الحفاظ على اللغات المحلية للأقليات".

المادة 5: "تلتزم الدولة بحماية وتعليم اللغات المحلية في الوحدات الإدارية التي تشكل فيها هذه الأقليات أغلبية أو حضورًا مؤثرًا".

هذا النص الدستوري يمنح الإقليم صلاحيات واسعة لإدارة السياسة اللغوية، ولكنه أيضًا يفرض على الحكومة الكردستانية مسؤولية دمج اللغات المحلية (التركية، السريانية، الأرمنية) مع الكردية والعربية.

المطلب الثاني: دور وزارة التربية والتعليم في تنفيذ السياسة اللغوية

وزارة التربية والتعليم في الإقليم تعتبر الذراع التنفيذي الأساسي للسياسة اللغوية، من خلال:

- المناهج الدراسية: تدريس المناهج الأساسية بالكردية مع تدريس العربية كلغة ثانية، وتوفير برامج للغات الأقليات في المدارس المختلطة (Hassan, 2018).

- القرارات الوزارية: إصدار توجيهات إلزامية للمدارس حول استخدام اللغة في التدريس، وتحديد ساعات التعليم باللغات المحلية، وتنظيم برامج تدريب المعلمين.

ولكن رغم الجهود، هناك فجوات كبيرة: نقص الكوادر المؤهلة، عدم توافر كتب مدرسية كافية، واعتماد بعض المدارس على العربية في الشرح رغم أن المنهاج مكتوب بالكردية أو السريانية، ما يحد من فعالية تطبيق السياسة.

المطلب الثالث: التشريعات والقرارات البرلمانية

تم إصدار عدة قرارات من برلمان الإقليم لدعم اللغة الكردية، أبرزها:

- القرار رقم (15) لسنة 2007: اعتماد اللغة الكردية كلغة أساسية في الإدارات المحلية.
- القرار رقم (28) لسنة 2010: إلزام المؤسسات التعليمية بتدريس العربية كلغة ثانية.

إن غياب النصوص الواضحة للغات الأقليات يجعل تنفيذها ضعيفاً، كما إن عدم وجود آليات متابعة ورقابة يؤدي إلى تفاوت التطبيق بين المناطق.

المطلب الرابع : التحديات والانتقادات الأكاديمية

- الازدواجية اللغوية (العربية – الكردية): رغم الاعتراف بالقانون، إلا أن الانتقادات الأكاديمية تشير إلى أن هذه الازدواجية تُحدث صعوبات في التعليم العالي، خصوصاً للطلبة القادمين من مناطق غير كردية، حيث يكون لديهم فجوة في اللغة العربية التي تُدرس بها بعض التخصصات (Karim, 2020).

- غياب العدالة اللغوية: التركيز على الكردية يهمل اللغات المحلية، ما يضعف الانسجام الاجتماعي ويخلق شعوراً بالتمييز بين الأقليات (Skutnabb-Kangas, 2000).

وعلى الرغم من وجود مدارس تركية وسريانية إلا أن التمويل محدود، والبرامج الرسمية لا توازي تلك الخاصة بالكردية. كما إن متطلبات الوظائف الحكومية غالباً ما تُشترط الكردية، ما يحد من مشاركة الأقليات.

المبحث الثالث: أثر السياسة اللغوية على الاستقرار السياسي والدستوري في إقليم كردستان العراق

السياسة اللغوية والهوية السياسية في الإقليم :

تلعب السياسة اللغوية دوراً محورياً في تشكيل الهوية السياسية والثقافية للأفراد والجماعات داخل إقليم كردستان.

وإن تبني اللغة الكردية كلغة رسمية في المؤسسات التعليمية والإدارية والإعلامية ساهم في بناء شعور بالانتماء والهوية المشتركة بين الأكراد (Karim, 2020).

ورغم هذا النجاح، إلا أن هناك مخاطر التهميش للأقليات اللغوية (التركمان، السريان، الأرمن، العرب)، حيث إن غياب الدعم الكافي للغاتهم قد يقلل من مشاركتهم السياسية ويؤثر على الانسجام الاجتماعي. لذا، فإن السياسة اللغوية يجب أن تراعي التحقق من الهوية الوطنية الجامعة، وليس فقط تعزيز هوية فئوية محددة (Fishman, 1991).

ولأن السياسة اللغوية محددة للاستقرار السياسي، فالاستقرار السياسي الدستوري يتطلب:

1. احترام حقوق جميع المواطنين.

2. فعالية المؤسسات الحكومية.

3. الحد من النزاعات العرقية واللغوية.

وفي هذا السياق، تُعد السياسة اللغوية أداة أساسية لتحقيق الاستقرار، حيث يساهم الاعتراف باللغات المحلية في بناء الثقة بين المواطنين والدولة (Diamond, 1999).

تحليل نقدي: إن التركيز على اللغة الكردية في مؤسسات الإقليم عزز الشرعية السياسية المحلية وزيادة المشاركة، لكنه لم يدمج بشكل فعال لغات الأقليات، وهذا الأمر شكل فجوة سيهدد التماسك الاجتماعي على المدى الطويل.

على صعيد السياسة اللغوية والمشاركة السياسية تشير الدراسات إلى أن الأفراد الذين تُحترم لغتهم ومكانتها في التعليم والإدارة يميلون للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية (Spolsky, 2004).

وفي الإقليم ساعدت السياسات اللغوية على:

1. زيادة معدلات المشاركة في الانتخابات.

2. دعم الأحزاب والبرامج القائمة على الهوية الثقافية واللغوية.

تحليل نقدي: مع ذلك، الأقليات اللغوية تواجه صعوبات في الوصول إلى مراكز صنع القرار بسبب الفجوة اللغوية، مما يضعف العدالة التمثيلية ويحد من الاستقرار العام.

- **السياسة اللغوية وبناء الدولة الديمقراطية**

الدراسات العالمية تشير إلى أن السياسة اللغوية العادلة والشاملة تدعم:

1. مؤسسات ديمقراطية قوية.

2. مشاركة متساوية لجميع المكونات.

3. احترام حقوق الإنسان والعدالة اللغوية (Kaplan & Baldauf, 1997).

في الإقليم هناك جهود لتطوير مؤسسات تعليمية وإعلامية متعددة اللغات، لكنها لا تزال غير كافية لضمان مشاركة كاملة للأقليات.

- دراسة مقارنة مع تجارب دولية ومحلية

ندرج هنا أهم التجارب الدولية في هذا المجال وعلى النحو الآتي:

- كندا: تعتمد لغتين رسميتين، الإنجليزية والفرنسية، وتضمن مشاركة الأقليات في التعليم والخدمات العامة، مما ساهم في تقليل النزعة الانفصالية في مقاطعة كيبيك (McRae, 1983).

- سويسرا: أربع لغات وطنية، تدار وفق نظام فيدرالي، ما حافظ على استقرارها رغم تعدد اللغات (Ludi, 1994).

- بلجيكا: ثلاث لغات رسمية، لكنها تعاني من توترات سياسية نتيجة الفصل الجغرافي والاقتصادي، ما يوضح أهمية التوازن بين الاعتراف والتمثيل (Janssens, 2001).

- العراق: غياب سياسات لغوية واضحة في مناطق متنازع عليها، مثل كركوك، أدى إلى تفاقم الصراعات السياسية والأمنية (Hassan, 2018).

إن التجارب الدولية تؤكد ضرورة وجود قانون شامل للسياسة اللغوية، تمويل كافٍ للغات الأقليات، وآليات مؤسسية للتخطيط والمتابعة.

- السياسة اللغوية كأداة للحوار والتفاوض السياسي

يمكن أن تعمل السياسة اللغوية كجسر بين الإقليم والحكومة الاتحادية إذا تم اعتمادها ضمن حوار سياسي منظم، يشمل:

• تحديد وضعية اللغات الرسمية والمحلية.

• ضمان حقوق الأقليات.

• وضع آليات ترجمة مشتركة وتنسيق إداري.

هذا يتطلب إرادة سياسية والتزاماً بالدستور ومشاركة كافة الفاعلين وإلا ستظل النزاعات قائمة.

التوصيات العملية لمعالجة الفجوات

1. تأسيس هيئة مستقلة لإدارة وتخطيط السياسة اللغوية.
2. تطوير مناهج تعليمية شاملة لجميع اللغات المستخدمة في الإقليم.
3. تعزيز التمويل للبرامج التعليمية والثقافية للأقليات.
4. وضع إطار قانوني واضح للسياسات اللغوية يصدر عن برلمان الإقليم.
5. بناء شراكات مع الحكومة الاتحادية لضمان الاعتراف المتبادل والانسجام في السياسات.
6. دعم البحث العلمي والإحصاءات لتقييم أثر السياسات اللغوية على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

وهكذا نصل الى القول إن السياسة اللغوية في إقليم كردستان العراق أثبتت أهميتها في تعزيز الهوية القومية والشرعية السياسية المحلية؛ لكنها لا تزال تواجه تحديات في دمج الأقليات وتحقيق العدالة اللغوية. إن اعتماد سياسة لغوية شاملة، مدعومة بقانون واضح وآليات مؤسسية يُعد شرطاً أساسياً لتعزيز الاستقرار السياسي والدستوري والتماسك الاجتماعي في الإقليم.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن السياسة اللغوية في إقليم كردستان العراق تمثل أداة مركزية في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وضمان التماسك الاجتماعي، والاستقرار السياسي والدستوري. فقد أظهرت الدراسة أن تبني اللغة الكردية كلغة رسمية في المؤسسات التعليمية والإدارية والإعلامية عزز الهوية القومية، لكنّ هذا التبني أدى إلى بعض الإشكالات المرتبطة بالأقليات اللغوية، مثل التركمان والسريان والأرمن والعرب نتيجة نقص الدعم الكافي للغاتهم، وهو ما أثر على المشاركة السياسية والانتماء الاجتماعي.

وقد بينت المقارنات الدولية أن الدول متعددة اللغات، مثل كندا وسويسرا، نجحت في دمج التعدد اللغوي ضمن مؤسساتها الدستورية عبر قوانين واضحة، وآليات مؤسسية، وتمويل كافٍ للغات الأقليات. بالمقابل، أظهرت التجارب المحلية داخل العراق، خصوصاً في مناطق مثل كركوك غياب السياسات اللغوية الواضحة الذي أدى إلى تفاقم النزاعات والتوترات السياسية والاجتماعية.

ويخلص البحث إلى أن السياسة اللغوية الفعالة في إقليم كردستان يجب أن تركز على أسس العدالة اللغوية، والاعتراف باللغات المحلية، وتعزيز الانسجام الاجتماعي، وربط الهوية القومية بالهوية الوطنية الجامعة، بما يضمن تحقيق الاستقرار السياسي والدستوري.

التوصيات النهائية

1. إصدار قانون شامل للسياسة اللغوية في الإقليم يحدد اللغات الرسمية والمحلية وحقوق الأقليات وآليات الترجمة والتنسيق مع الدولة الاتحادية.
2. تأسيس هيئة مستقلة لإدارة السياسة اللغوية تهدف إلى التخطيط والمتابعة والتقييم المستمر لفاعلية السياسات.
3. تعزيز تعليم متعدد اللغات بما يشمل المناهج الدراسية والكتب المدرسية والتدريب المستمر للمعلمين لجميع اللغات المستخدمة.
4. دعم البرامج الإعلامية والثقافية للأقليات لضمان حضورها الفعلي في الفضاء العام، وتقوية مشاركتها المجتمعية والسياسية.
5. التنسيق المستمر مع الحكومة الاتحادية لتكامل السياسات اللغوية وضمان الاعتراف المتبادل باللغة الكردية والعربية ولغات الأقليات.
6. تعزيز البحث العلمي والإحصاءات اللغوية لتوفير بيانات دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات وإعداد سياسات لغوية قائمة على الأدلة.
7. إدماج مفهوم الهوية الوطنية الجامعة ضمن السياسات اللغوية، لضمان أن تعزيز اللغة القومية لا يأتي على حساب الأقليات اللغوية.

المصادر والمراجع

- Anderson, B. (2006). Imagined Communities. Verso.

- Diamond, L. (1999). *Developing Democracy: Toward Consolidation*. Johns Hopkins University Press
- .Fishman, J. (1991). *Reversing Language Shift*. Multilingual Matters
- .Janssens, R. (2001). *Language Use in Brussels and the Position of Dutch*. VUB Press
- Kaplan, R. & Baldauf, R. (1997). *Language Planning from Practice to Theory*. Multilingual Matters
- Ludi, G. (1994). *Plurilingualism in Switzerland*. Swiss Federal Statistical Office
- :McRae, K. (1983). *Conflict and Compromise in Multilingual Societies*. Canada. Wilfrid Laurier Univ. Press
- Ricento, T. (2006). *An Introduction to Language Policy: Theory and Method*. Blackwell
- Skutnabb-Kangas, T. (2000). *Linguistic Genocide in Education—or Worldwide Diversity and Human Rights?* Lawrence Erlbaum
- .Spolsky, B. (2004). *Language Policy*. Cambridge University Press
- .”Ahmed, D. (2017). “Language Identity and Policy in Iraqi Kurdistan”. *Middle East Linguistics Review*, 12(1), pp. 33–52
- ,”Hassan, M. (2018). “Language Planning in the Kurdistan Region of Iraq”. *Journal of Kurdish Studies*, 14(2), pp. 45–67

Karim, A. (2020). Language and Identity in Iraqi Kurdistan. Erbil •
University Press

- الدستور العراقي (2005). [الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي].
- تقارير حقوق الإنسان حول الأقليات اللغوية في إقليم كردستان، 2015-2020

ڕۆلی سیاسەتی زمان لە گەشتن بە سەقامگیری سیاسی دەستوری لە هەریمی کوردستانی عێراق

پوختەی توێژینەوه:

ئەم توێژینەوهیە بەهواداچوون بۆ کاریگەری سیاسەتی زمان لەسەر سەقامگیری سیاسی و دەستووری لە هەریمی کوردستانی عێراق دەکات، تیشک دەخاتە سەر ڕۆلی ناسنامەی نەتەوهیی و دانپێدانانی زمانە ناوخبیەکان لە بەرھەمەبەردنی ھاوسەنگی کۆمەڵایەتی و یەکگرتوویی سیاسی. توێژینەوهکە ڕێبازێکی وەسفکەر و شیکاری دەگرتەبەر، کە سوود لە سەرچاوە دەستوورییەکان و توێژینەوه ئەکادیمیەکان و راپۆرتە مەیدانییەکان وەرەگرێت. دەرھەڵسەکان ئەو دەردەخەن کە سیاسەتی زمانی هەریم سەرکەوتوو بوو لە بەھێزکردنی ناسنامەی کورد و بەشداری سیاسی کورد، بەلام زمانی کەمێنەکانی بەتەواوەتی تێکەڵ نەکردوو و تەھەدای بۆ دادپەروەری زمانەوانی و یەکگرتوویی کۆمەڵایەتی دروستکردوو. توێژینەوهکە جەخت لەو دەکاتەوه کە گرتەبەری سیاسەتیکی زمانەوانی گشتگیر، کە بە پشتیوانی یاسای ڕوون و میکانیزمی دامەزرێوەیی و داڕێژکردنی بودجەیی گونجاو، پێشمەرچیکە بۆ بەرزکردنەوهی سەقامگیری سیاسی و دەستووری لە ناوچەکەدا.

وشەی سەرەکی: سیاسەتی زمان، ناسنامە، سەقامگیری سیاسی.